عائلات ضحايا سبتمبر تطالب بايدن بالكشف عن الوثائق السعودية السرية

التغيير

استغلت عائلات ضحايا هجوم الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول نشر تقرير الاستخبارات الأمريكية جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي.

وناشدت الرئيس جو بايدن بالإفراج عن وثائق لا تزال سرية حول تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي في دور نظام آل سعود في هجمات 11 سبتمبر، التي منعت إدارة ترامب الإفراج عنها.

تقول عائلات الضحايا إن دعواهم القضائية ضد حكومة المملكة بتهمة التواطؤ المزعوم في الهجمات قد تم إحباطها مرارا وتكرارا في السنوات الأخيرة.

وعزت ذلك بسبب رفض مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارة العدل تسليم الوثائق الرئيسية.

وتقول العائلات في رسالة وقعها نحو 2000 شخص من عائلات ضحايا هجمات11 سبتمبر.

"نناشدكم لوقف هذا الاستهزاء بالعدالة، والتأكد من أن وزارة العدل تقدم على الفور الوثائق والتعاون الذي نحتاجه؛ حتى نتمكن أخيرا من محاسبة المملكة".

وتضيف: "بعد ما يقرب من عقدين من السعي وراء المساءلة، سينتهي كفاحنا أخيرا بحلول الذكرى العشرين القادمة لأحلك يوم في التاريخ الأمريكي. لقد انتظرنا طويلا بما فيه الكفاية".

وتختم الرسالة بالقول: "السيد الرئيس والمدعي العام، نحن عائلات وضحايا 11 سبتمبر نسأل: هل يعمل مكتب التحقيقات الفيدرالي لصالح الشعب الأمريكي، أم من أجل المملكة ؟".

وثائق سرية

وقال جيمس كريندلر، المحامي الذي كان يمثل العائلات في دعوى 11 سبتمبر/ أيلول، إنه يعتقد أن تقرير خاشقجي يمنح موكليه نفوذا جديدا للمطالبة بالكشف الكامل عن وثائق 11 سبتمبر.

التي لا تزال مدفونة، بما في ذلك وثيقة كاملة بشأن الصلات المشتبهة بها بين بعض المسؤولين الحكوميين في نظام آل سعود والخاطفين.

في 2020، منع المدعي العام آنذاك ويليام بار ومدير المخابرات الوطنية بالإنابة آنذاك ريتشارد جرينيل الكشف عن أهم تفاصيل هذا التقرير للجمهور وعائلاتهم، وأعلنوا أنها "سر دولة".

وتعكس الرسالة طلبا تم تقديمه مؤخرا في رسالة منفصلة إلى وزارة العدل من قبل السيناتور الديمقراطي ريتشارد بلومنثال من ولاية كونيتيكت وبوب مينينديز من نيوجيرسي.

يحثان فيه القيادة الجديدة على مراجعة قرار بار وجرينيل بحجب تقرير 11 سبتمبر.

ويهدف الطلب إلى تسليط الضوء على دعوى قضائية جارية كشفت عن أدلة جديدة مثيرة للاهتمام تشير إلى

الدور المحتمل للعديد من المسؤولين.

والوكلاء الحكوميين في مساعدة اثنين من خاطفي الطائرات في 11 سبتمبر، الذين سافروا إلى مطار لوس أنجلوس الدولي في كانون الثاني/ يناير 2000.

ومن وجهة نظر العائلات ومحاميهم، فقد أُحبطت القضية مرارا وتكرارا؛ بسبب ما يرون أنه عرقلة من قبل كبار المسؤولين الأمريكيين الذين يخشون تعطيل التحالف الأمريكي مع نظام آل سعود.

وتكتسب رسالة العائلات أهمية أخرى كون مجلس رفع السرية عن المصلحة العامة التابع للحكومة الأمريكية، وهو لجنة فيدرالية مكلفة بتقديم توصيات

حول الكشف عن المستندات السرية، من المتوقع -ربما في الأسابيع القليلة المقبلة- أن تتناول تقرير 11 سبتمبر والمواد التي لا تزال سرية.